الأمم المتحدة

S/PRST/2013/22

مجلس الأمن

Distr.: General
18 December 2013
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٩٠ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المتزايد إزاء الأخطار الجسيمة التي يشكلها الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فيما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الدولي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على نحو ما أشيرَ إليه في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويؤكد أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، من العوامل التي تسهم في تقويض سلطة الدول وأمنها واستقرارها وحوكمتها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون فيها.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه البالغ إزاء الروابط المتزايدة، في بعض الحالات، بين الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والبشر في المنطقة، والإرهاب، وكذلك إزاء تزايد أعمال العنف الناجمة عن أنشطة المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات في المنطقة. ويؤكد ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الأقاليمي من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بطريقة شاملة ومتكاملة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة وأنشطة الجماعات الإرهابية.

181213 181213 13-62554 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بتقرير الأمين العام S/2013/359 ويرحب بتوصياته الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عملا ببيانه الرئاسي ٢/٢٠١٢، ويعرب عن قلقه إزاء استمرار تفشي الاتجار بالكوكايين والقنب والهيروين في المنطقة، والاستهلاك المحلي المتزايد للمخدرات، ونشوء ظاهرة إنتاج المخدرات التركيبية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة بلدان المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووحدتها.

”ويثني مجلس الأمن على دول المنطقة لما اعتمدته من مبادرات وتدابير من أجل التصدي لخطر الاتجار بالمخدرات، وبوجه خاص تمديد خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٨) وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٥)، فضلا عن تنفيذ البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع التشديد على أن المسؤولية عن مكافحة الاتجار بالمخدرات تقع في المقام الأول على عاتق الدول. ويشيد المجلس بتعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، على النحو المبين في إعلان ياوندي بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي اعتُمد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ويشيد أيضا بالمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن ومراقبة الحدود في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، جراء اعتماد خطة العمل بشأن أمن الحدود خلال المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول المعقود في طرابلس في آذار/مارس ٢٠١٢، وإنشاء مركز تدريب إقليمي لتعزيز أمن الحدود، خلال المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعقود في الرباط، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كما يشيد بالمبادرات دون الإقليمية الأخرى التي تدعمها الأمم المتحدة.

”ويدعو مجلس الأمن الدول التي لم تصدق أو تنفذ بعد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع، من قبيل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، للقيام بذلك.

''ويشير مجلس الأمن إلى الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ويؤكد من جديد ضرورة وضع سياسات تتصدى للاتجار بالمخدرات في توافق تام مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

''ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية، ويؤكد على ضرورة اتباع نهج شامل ومتوازن قائم على تعدد التخصصات في هذا الصدد.

''ويثني مجلس الأمن على دول المنطقة لاتخاذها قرار مواءمة أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية للمراقبة البحرية ووضع إجراءات تنفيذية بحرية مشتركة. ويشيد كذلك بإنشاء المراكز الإقليمية والأقاليمية لتبادل المعلومات والتنسيق على الجبهة الأطلسية، من أجل تسهيل عمليات الاعتراض البحري. ويؤكد المجلس على ضرورة تعزيز التعاون عبر الحدود الوطنية بين وكالات إنفاذ القانون، بسبل منها إدراج الأمن البحري في إصلاحات القطاع الأمني واعتماد الاتفاقات الثنائية والإقليمية لتسهيل الإجراءات، وفقا للقانون الدولي، لمكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر، ولملاحقة المشتبه في ضلوعهم في ذلك الاتجار، عقب عمليات الاعتراض البحري في أعالي البحار. ويدعو إلى مواصلة الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بهذه المسألة. وفي هذا الصدد، يرحب بالمساهمة التي يقدمها كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ويدعو إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي للجهود الجارية المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تعزيز الأمن البحري والمراقبة البحرية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. ويشجع مجلس الأمن أيضا على تقديم المزيد من الدعم لبرنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لعزيز تدابير تصدي هيئات إنفاذ القانون في الموانئ البحرية والجافة.

”وإذ يؤكد مجلس الأمن مجددا أن تأمين الدول الأعضاء لحدودها حق من حقوقها السيادية، فإنه يهيب بالدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز إدارة الحدود من أجل الحد بفعالية من امتداد أخطار، من قبيل الاتجار بالمخدرات، عبر الحدود الوطنية. وتحقيقا لهذا الهدف، يشجع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية، حسب الاقتضاء، على تعزيز تعاونها واستراتيجياتها لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود ومساعدة الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، في بناء القدرة على تأمين حدودها ضد مثل هذا الاتجار غير المشروع عبر الحدود، بسبل منها تعزيز النظم الوطنية والإقليمية لجمع المعلومات الاستخبارية الجنائية وتحليلها وتعميمها. ويشجع على الاضطلاع بمزيد من الأنشطة بناء على استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة لمراقبة الحدود والتعاون في منطقة الساحل والمغرب العربي المعقود في الرباط. ويشيد بمبادرات دول المنطقة الرامية إلى إعادة تأهيل نقاط التفتيش الحدودية الرئيسية والقيام بدوريات مشتركة. ويشيد كذلك بأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في النيجر وليبيا ويدعو لمواصلة دعمها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء ورود تقارير تفيد الاستخدام المتزايد للنقل الجوي لأغراض الاتجار بالمخدرات ويشجع على تقديم الدعم إلى برنامج الاتصال بين المطارات الذي يديره كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ويشجع على اتخاذ المزيد من التدابير لبناء القدرات في مجال قطع سبل الإمداد بالمخدرات.

”ويهيب مجلس الأمن بدول المنطقة أن تواصل مساعدة بعضها بعضا، إلى أقصى حد ممكن، في منع أعمال الاتجار بالمخدرات وما يرتبط بذلك من جرائم منظمة عبر الحدود الوطنية، والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها والمعاقبة عليها، وأن تقدم إلى العدالة، وفقا للقانون الدولي، كل من يمول هذه الأعمال أو يدبرها أو يدعمها أو يرتكبها. ويدعو الكيانات المعنية في الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى لدعم تطوير قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية وتعزيزها، لا سيما قدرات وكالات إنفاذ القانون، لأغراض منها تعزيز مبادرة ساحل غرب أفريقيا، والنظم القضائية لبلدان المنطقة، بغية قمع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والتحقيق معهم وملاحقتهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم، فضلا عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة. ويشدد المجلس كذلك على أهمية مكافحة

الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة المساءلة من أجل ضمان الفعالية والكفاءة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحكم الرشيد وضرورة مكافحة الفساد وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعايير الدولية الشاملة المجسدة في التوصيات الأربعين المنقحة الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتشار، بوسائل منها اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتمكين السلطات المحلية المختصة من تجميد الأصول المتأتية من أنشطة إجرامية أو حجزها ومصادرتها وإدارتها سعيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. ويشجع المجلس أيضا دول المنطقة على تعزيز مشاركتها في إطار فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول أن تساعد في التصدي لمشكلة المخدرات في المنطقة في إطار الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية، وتتخذ تدابير فعالة لإبراز وتيسير بدائل سليمة ومنتجة ومرضية للاستهلاك غير المشروع للمخدرات، وتروّج لبرامج فعالة وشاملة ومتكاملة، تقوم على أسس علمية، للحد من الطلب على المخدرات أو تضع برامج من هذا القبيل أو تستعرضها أو تعززها من أجل النهوض بالصحة والرفاه الاجتماعي على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والحد من الآثار السلبية المترتبة على تعاطي المخدرات في الأفراد وفي المجتمع ككل.

”ويعترف مجلس الأمن بالدعم الذي تقدمه الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، ومنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة المعنية، من أجل مساندة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. ويهيب المجلس بالدول الأعضاء أن تكثف تعاونها الدولي والإقليمي، على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، وكذلك تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، من أجل مكافحة الإنتاج غير المشروع والطلب على المخدرات والاتجار بها، وتحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتجار بالمخدرات.

”ويشجع مجلس الأمن على تعزيز التعاون بين جميع الكيانات المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك شعبة شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارها الكيانات المسؤولة عن إنشاء آلية تنسيق فعالة ومتطورة لتحديد الأنشطة ذات الأولوية وضمان التنفيذ المنسق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك جوانبها الأمنية. ويشجع المجلس على إدراج مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في عمل جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بالأمر في جميع أنحاء المنطقة، وفقا لولاية كل منها ومع السعي الحثيث لتحقيق أقصى قدر من التآزر.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى إدراج هذه الأخطار ضمن العوامل المؤثرة في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وفي تحليل النزاعات وفي تقييمات البعثات المتكاملة وفي التخطيط ودعم بناء السلام، ويدعوه إلى النظر في تضمين تقاريره تحليلا للدور الذي تؤديه هذه الأخطار في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويقرّ المجلس بضرورة أن يُبقي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجلسَ الأمن على علم بالأخطار التي يشكلها الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة الجريمة عبر الوطنية على الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولا سيما لدى نظره في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، ويدعو المكتب وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة إلى تقديم إحاطات منتظمة إلى المجلس تتضمن معلومات عن أعمال فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات باعتبارهما خطرين يهددان الأمن والاستقرار.“